Zagazig J. Agric. Res., Vol. 48 No. (2) 2021 527-532

Agricultural Economics and Social Science

Available online at http://zjar.journals.ekb.eg
http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?Journalld=1&queryType=Master

أثـــر الإصـــلاح الضـــريبي علـــى التنميـــة الاقتصـــاديـــة فـــي مـــاليـــزيـــا

ســـماء إبراهيم سليمان أحمد[1]* - محمد عيد حسونة[2] - محمد رمضان اسماعيل[3]

1- قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية - معهد الدراسات والبحوث الآسيوية – جامعة الزقازيق- مصر

2- قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر - مصر

3- قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق - مصر

Received: 07/02/2021 ; Accepted: 01/03/2021

الملخص: إن الدور الذي تلعبه الضرائب في تعبئة الموارد المالية للدول وإعطاء أقصى قدر من الفعالية الاقتصادية، جعل كل دول العالم تعتمد على هذه الوسيلة التي تشكل منبعا ماليا أساسيا لا يمكنه أن يختفي ما دام هناك اقتصاد يشمل نشاطات صناعية وتجارية خاضعة تقتطع عليها حصص مالية إجباريا لتوجه فيما بعد إلى تمويل النفقات العمومية والتكفل المباشر بالاستثمارات والخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية التي تعتبر ضرورة الحياة المتحضرة، ولا يمكن تحقيق هذا إلا بتطبيق سياسة ضريبية فعالة ترتكز على الضرائب ذات المردودية المالية العالية، والمقبولة سياسيا واجتماعيا بغية تحقيق أهداف الدولة وقيامها بواجباتها المختلفة دون خلق صعوبات للأعوان الاقتصاديين. فبعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 تقلصت عائدات الضرائب البترولية التي تحتل المرتبة الأولى من حيث الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة لتمويل ميزانياتها مما جعل التفكير في موارد أخرى أمرا لا مفر منه، حيث انطلق في إصلاحات جبائيه قصد تغطية هذا العجز بالتوجه إلى الضرائب العادية.

الكلمات الإسترشادية: الإصلاح الضريبي، التنمية الاقتصادية، ماليزيا.

المقدمة والمشكلة البحثية

لقد اقتصرت وظائف الدولة قديما حتى أوائل القرن العشرين على ضمان أمنها الخارجي والداخلي، وعلى أداء بعض الخدمات ذات المنفعة الجماعية التي لا تحقق مردودا مباشرا كشق الطرق وبناء السدود، وهذا ما يسمى بالمفهوم الضيق لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (**عكاشة، 2000**).

واجه الفقهاء الكثير من الصعوبات نتيجة لتطور مفهوم الضريبة الذي اختلف من وقت لآخر في سبيل تعريف الضريبة، فالتعريفات التي أطلقت عليها اختلفت فيما بينها نظرا لتغير طبيعة ومبررات الضريبة مع تغير النظم السياسية والظروف الاقتصادية السائدة في كل مجتمع، فنجد الأستاذ تروتابس الذي اقتصر في تعريفها على الجانب القانوني بوصفها:" وسيلة لتوزيع الأعباء بين الأفراد توزيعا قانونيا ودستوريا طبقا لقدراتهم التكلفية".

وقد لحق بالضريبة خلال مراحل التاريخ تطورا كبيرا سواء بالنسبة لطبيعتها أو الأسس التي تستند إليها أو بالنسبة لأهدافها، فمن مساعدة اختيارية للحاكم كلما تعرضوا للغزو وإلى فريضة إجبارية تلجأ إليها الدولة لضمان استمرارها، فأصبحت تتصف بالدوام والإلزام في المجتمعات المنظمة وهذا دائما بفرض الحماية، تطورت بعد ذلك هذه الفكرة باكتسابها هدفا ماليا بحتا وصارت بذلك وإضافة إلى عنصر الحماية وسيلة لتوزيع أعباء الخدمات العامة على الأفراد توزيعا عادلاً (**ابن خلدون، 2007**).

مشكلة البحث

ضمن هذا الإطار جاء بحثنا " **أثر الاصلاح الضريبي على التنمية الاقتصادية في ماليزيا** " الذي يتضمن إشكالية دور الضرائب في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما هي التطورات التي حدثت في مجال الضرائب والتي تناسب بعض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لماليزيا؟
2. ما هي علاقة الضرائب بالدخل القومي، الناتج القومي، الانفاق الكلى ؟
3. ما هو أثر الضريبة على الصادرات، الواردات، البطالة، المجتمع الخدمي؟

* **Corresponding author: Tel. :**+201001821908
E-mail address: Smaa_omran@gmai.com

أهمية البحث

تتبع أهمية الدراسة من الدور الكبير الذى تقوم به الضرائب كأحد أدوات السياسة المالية للدولة في الحركة الاقتصادية فهى تساعد على تنشيط التجارة الخارجية والداخلية وجذب رؤوس الاموال وزيادة حصيلة ايرادات الدولة مما يعمل على علاج عجز الموازنة (**الحنى، 1968**).

الدور الذى تقوم به الحوافز الضريبية فى زيادة الحصيلة الضريبية كأحد وسائل تشجيع المستثمر على ضخ رؤوس اموال بالسوق المحلية للدولة. الدور الذى تقوم به الاصلاحات الضريبية في (الدخل القومي – الناتج القومي – الاستهلاك – الادخار – الاستثمار – الصادرات – الواردات – البطالة) (**جامع، 2001**).

أهداف البحث

- دراسة الاصلاحات الضريبية ومجالاتها وسياساتها في ماليزيا وانعكاسات هذه الاصلاحات على النمو الاقتصادي بصفة عامة من خلال بيان الاثر على (الدخل القومي – الناتج القومي – الاستهلاك – الادخار – الاستثمار – الصادرات – الواردات – البطالة).
- عقبات التنمية الاقتصادية وكيفية تمويلها (**وولف، 2002**).

فرضية البحث

يتمثل فرض الدراسة في الفرض التالي:

يوجد تأثير للإصلاح الضريبي علي التنمية الاقتصادية في ماليزيا.

منهج البحث

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي الذى يقوم على "وصف الظاهرة التي يريد (الباحث) دراستها وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها.... ويعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً". من خلال استعراض الاطار الفكري للتنمية الاقتصادية والاطار الفكري للنظام الضريبي ثم عرض الاصلاح الاقتصادي والضريبي في ماليزيا ثم الدراسة القياسية و انعكاسات هذه الاصلاحات على النمو الاقتصادي في ماليزيا.

أهمية ووظائف الضرائب

تعتبر الضرائب من مصادر التمويل الأساسية لأنشطة ونفقات الدولة، وتلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن أهم الوظائف للضريبة في الدولة :

تمويل نفقات الدولة

فهي المصدر الأساسي لتمويل هذه النفقات سواء قديماً أو حديثاً، بل أصبحت ترتبط بموازنة الحكومة، وتمويل الخدمات العامة لسنة قادمة، وكلما زادت هذه الأعباء والخدمات كانت هناك حاجة لزيادة الضرائب على الرغم من انخفاض الخدمات المقدمة للمواطنين.

تحقيق الهدف الاجتماعي بإعادة توزيع الدخل

بحيث يترتب على أصحاب الدخل الأعلى ضريبة أعلى (الشرائح الضريبية تصاعدية) وتحقق هدف منع أو تقليل الأنشطة لغير المرغوبة بفرض ضريبة عالية على هذا النوع من الأنشطة.

تعتبر أداة من أدوات الساسة الاقتصادية

لإيجاد التوازن في السياسات المالية وتشجيع الاستثمارات وتشجيع منتجات معينة محلية أو أجنبية.

تحقيق أهداف اقتصادية

من خلال منح إعفاءات أو حوافز لقطاعات اقتصادية أو التأثير على نمط الاستهلاك أو الإنتاج أو الادخار بفرض ضرائب أو تخفيضها أو زيادتها أو وجود إعفاءات معينة.

حماية المنتجات المحلية بفرض ضرائب أعلى

على المنتجات المستوردة، وتخفيضها أو إلغائها عن المنتجات المحلية خاصة الزراعية منها (المادة 7 من القانون الجديد).

أنواع الضرائب

تختلف الضرائب حسب الهدف الذي فرضت من أجله أو الأساس الذي فرضت بناءً عليه (الدخل أو الإنفاق... إلخ) أو الضرائب المباشرة أو غير المباشرة.

ويمكن استخدام أساس الدخل لفرض الضريبة (وتسمى ضريبة مباشرة)، أو أساس الإنفاق أو الاستهلاك وتسمى (ضرائب غير مباشرة)، ويمكن اختيار أسس أخرى حسب النظام في الدولة مثل أساس المعاملات أو أساس الإنتاج أو البيع...إلخ، كما يمكن أن تكون الضرائب محلية تفرض بواسطة البلديات وتحصل عن طريقها (**لطفي، 2007**).

تفرض الضرائب على الثروة في النظم المالية المعاصرة باختيار طريقتين لتتبع الثروة وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وهو يعني الخيار بين الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة، وهذا يعني في الوقت نفسه الخيار بين نوعين من الموضوعات التي تفرض عليها الضريبة.

التقسيم الاقتصادي للضريبة

إن الصعوبة التي لمسناها في التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، جعلت علماء المال يفضلون التميز بين الضرائب بالاستناد إلى مطارح الضريبة، هذه المطارح لا تعدوا أن تكون رأس مال، أو دخل أو نفقة (**يعقوب، 2005**).

دور الجباية في الحد من التضخم

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة سواء المتقدمة أو النامية منها، وبغض النظر عن درجة نمو ومستوى تطور هذه الاقتصاديات (**الإصلاحات الجبائية، 1999**).

مفهوم التضخم، أنواعه وأسبابه

مفهوم التضخم

رغم التعريفات الكثيرة التي عرف بها التضخم إلا أن مفهومه واحد، فهو اختلال التوازن بين العرض والطلب الإجماليين.

كما يعرف أيضا على أنه، الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبرا عنها بالنقود الورقية.

أنواع التضخم

تضخم الطلب

زيادة الطلب بحجم يفوق الزيادة في العرض.

التضخم المكبوت

وهو نوع ناتج عن الدور التدخلي للدولة عن طريق القوانين التشريعية.

التضخم الكامن

وهذا نوع خفي إذ تثبت التجارب وجود حالات تضخمية بالرغم من الثبات النظري في الأسعار.

التضخم الظاهر

حيث ترتفع الأسعار بشكل مستمر حتى يتحقق التعادل بين العرض الكلي والطلب الكلي.

أسباب التضخم

التضخم الناشئ عن زيادة الطلب

إن كل ارتفاع وتزايد ملحوظ في الطلب داخل السوق المحلية للسلع والخدمات.

ارتفاع تكلفة الإنتاج

إن ارتفاع تكلفة الإنتاج يمكنه أو يؤثر مباشرة على أسعار المنتجات المعروضة في السوق المحلية.

التحليل

يبين جدول 3 أن النسبة الهيكلية للضرائب العادية في بنية ميزانية دولة ماليزيا لم تتغير بالرغم من دخول الإصلاحات، فنمو الإيرادات الضريبية العادية لا يتلائم مع نمو إجمالي الإيرادات، وخاصة في السنتين المتواليتين 1992-1993، فمثلا سنة 1992 تطورت الإيرادات الإجمالية بنسبة نمو 16.30% بينما لم تتطور الإيرادات الضريبية العادية من إجمالي الإيرادات إلى نحو 2.73% كما أنها تتميز بعدم الاستقرار ولهذا فالدولة عازمة على تطوير النظام الضريبي وترشيد النفقات باستخدام كل المعايير الضرورية لذلك.

وكان لتلك الشركات الأجنبية والتي بلغ عددها 5000 شركة أجنبية، دور كبير في تغيير تركيبة الصادرات الماليزية، حيث أصبحت الصادرات الصناعية تحتل نسبة 80 % من مجمل الصادرات وخصوصا السلع الكهربائية والإلكترونية حسب ما ذكره تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001 (حيث رصد هذا التقرير) 30 دولة مصدرة للتقنية العالية كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك على كل من إيطاليا والسويد والصين كما ساهمت الشركات الأجنبية في زيادة حجم الصادرات الماليزية والتي بلغت عام 2001 ما يقارب 95.2 مليار دولار بنسبة 2% من الصادرات العالمية في حين كانت واردات ماليزيا 76.81 مليار دولار (جدول 4).

ويلاحظ أن ماليزيا لا زالت تحافظ على أداء متميز في صادراتها للعالم الخارجي، حيث تسيطر الصادرات الكهربائية والإلكترونية على هيكل الصادرات السلعية، وتصل هذه النسبة خلال النصف الأول من عام 2015 إلى 35%.

النتائج والمناقشة

الإصدار النقدي غير المراقب

هو عبارة عن الزيادة في حجم النقود المتداولة.

إن معدل التضخم في ماليزيا كان في تزايد مستمر ثم بدأ ينخفض وهذا ما يبينه جدول 1.

إن التزايد المستمر لمعدلات التضخم خاصة في الفترة (1990-1995) شكل خطرا أدى بالإسراع إلى محاربته نظرا لثقله على الاقتصاد الوطني ، إذ يعتبر من الظواهر المعرقلة للتنمية الاقتصادية ، ثم بدأ ينخفض تدريجيا ليصبح سنة 2000 حوالي 0.34%.

نلاحظ من خلال جدول 2 الزيادة المستمرة في معدلات البطالة من سنة لأخرى، كما بدأت هذه الزيادة في التطور بفارق كبير بين سنوات، وذلك ابتداء من سنة 1994، كل ذلك راجع إلى الشروع في تنفيذ برنامج التنظيم الهيكلي

جدول 1. معدل التضخم في ماليزيا للفترة ما بين 1990-2000

السنوات	1990	1991	1993	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	16.7	21.8	32.2	20.5	29.5	29.78	18.96	5.73	4.95	2.64	0.43

جدول 2. معدل البطالة في ماليزيا للفترة ما بين 1990-1998

السنوات	1990	1991	1993	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدلات البطالة (%)	19.7	21.2	23.82	23.15	24.4	26.99	27.99	25.52	35

جدول 3. تطور عائدات الضرائب العادية في الفترة مابين (1992-2000)، الوحدة (مليار رينجيت)

البيان	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي الإيرادات	316.8	320.1	434.2	611.7	823.9	933.6	874.6	937.1	1111.55
نسبة النمو	16.30	1.04	35.64	40.87	34.69	13.31	15.95	19.43	18.61
الإيرادات الضريبية العادية	109.1	126.2	242.0	286.9	312.86	338.5	3338.5	380.1	366.561
نسبة النمو*	2.73	15.58	29.42	38.28	18.55	9.04	8.19	12.28	3.56-
نسبة الإيرادات الضريبية العادية من إجمالي الإيرادات	34.43	39.39	37.58	334.56	34.82	33.51	43.14	40.56	32.97

* توضح معادلة حسب النمو.

جدول 4. الناتج المحلى الاجمالى حسب نوع الانفاق بالاسعار الثابتة لعام 2000 - 2010، ماليزيا

العام	الانفاق الاستهلاكى النهائى الحكومى	الانفاق الاستهلاكى النهائى الخاص	التغيرات فى المخزون	تكوين راس المال الثابت الاجمالى	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	فى الناتج المحلى الاجمالى باسعار المشترين
2000	36.229	155.941	5.615	90.141	427.003	358.529	356.401
2001	41.918	160.662	1.450-	88.282	397.838	329.004	358.246
2002	46.902	166.883	4.907	88.792	419.430	349.356	377.559
2003	50.939	180.423	966	91.317	440.963	365.195	399.414
2004	54.832	198.193	4.052	94.561	511.774	436.906	426.508
2005	58.395	216.247	3.080-	99.266	554.261	475.838	449.250
2006	61.332	230.948	257	106.750	590.784	514.544	475.526
2007	65.381	255.263	770-	116.751	614.815	545.099	506.314
2008	71.877	277.540	5.466-	118.077	625.370	556.715	530.683
2009	74.669	279.361	14.391-	111.516	559.537	488.691	522.001
2010	75.009	297.604	11.891	122.443	614.988	562.382	559.554

في سنة 1995 حيث تم تسريح الآلاف من العمال، إذ انتقلت نسبة البطالة من 24.4% سنة 1994 لتصل إلى 35% سنة 1998، وتشير بيانات الديوان الوطني في هذا السياق عن وجود حوالي 14 مليون يعانون من الفقر، فعلى الدولة معالجة هذه الظاهرة بأقصى سرعة وذلك بأخذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (**Al-Shammri and Al-Sarhan, 2012**).

النتائج

1- دور الضريبة في معالجة التضخم : يشكل ارتفاع الطلب الكلي على حجم الإنتاج من السلع والخدمات عن مستوى التشغيل الكامل عبئا وعائقا على الدول لابد من اجتيازه، وهذا لن يأتي لها إلا بانتهاج سياسة ضريبية رشيدة تراعي التوجه والنمط الاقتصادي.

2- دور الضريبة في معالجة البطالة : فمن التدابير المالية التي تمكن من تخفيض حدة البطالة هي التخفيض في معدلات الضرائب.

3- أثر الضريبة على الاستهلاك: إن توجيه الاستهلاك يتطلب استعمال عدة أساليب كرفع أسعارها عن طريق استعمال السياسة الضريبية، كما أن الوسيلة المباشرة والمؤثرة كثيرا في الاستهلاك هي الضرائب غير المباشرة التي تفرض على الاستهلاك خاصة.

4- لسياسة الرقابة الضريبية أثر فعال في ضبط حركات التضخم وخاصة في البلدان النامية، فقد تأكد لنا أنها أداة امتصاص لقوة الشرائية في أيدي الجمهور، أي أن الدولة تتدخل برفع الضرائب أثناء التضخم دون الزيادة في نفقاتها.

5- تشكل الضريبة أداة فعالة من الأدوات التي تحث على الادخار بالنسبة للمشروعات، غير أن مصير هذا الادخار يتوقف على كيفية استخدام الدولة لحصيلة هذه الضرائب.

6- أن الضريبة تعتبر من أهم الموارد المالية التي تلجأ إليها الدول النامية والتي تتصف بضعف الموارد المالية.

7- أن الضريبة تعتبر أداة محرضة ومشجعة للاستثمارات وهذا من خلال الامتيازات الجبائيه والمتمثلة في الإعفاءات والتخفيضات في الضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة بكل أنواعها.

8- يجب استعمال السياسة الضريبية بحرص شديد لكي لا تفوق آثارها السلبية آثارها الإيجابية.

التوصيات

1- تقديم مزايا ضريبية للمستثمرين، وتوسيعها لكل المكلفين، ومتابعة كل من لا يلتزم بتطبيق الالتزامات الضريبية، ومطالبته بتعويض تلك المساعدات المالية غير المباشرة.

2- رفع الوعي الضريبي لدى المكلف، بعقد ندوات وملتقيات تجمع الإدارة الضريبية بالمكلفين، لتحديد التزامات وحقوق المكلف، بمعنى تقريب المسافة بين الإدارة الضريبية والمكلف.

3- تقديم مساعدات مالية غير مباشرة بإعفاء الواردات من الرسوم الجمركية، وخاصة تلك المواد والتجهيزات المستخدمة في العمليات الإنتاجية.

المراجع

ابن خلدون (2007). المقدمة، الكتاب الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، والباب الأول.

الإصلاحات الجبائيه (1999). حصيلة وآفاق- المديرية العامة للضرائب.

الحني، أبو الفضل عبدالله بن محمد بن الصديق (1968). الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين، مطبعة السعادة، مصر.

جامع، أحمد (2001). المذاهب الاشتراكية، دار المعارف، القاهرة.

عكاشة، إبراهيم السيد محمد (2000). محاضرات فى الحضارة الماليزية، الزقازيق.

لطفي، علي (2007). إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية- المؤتمر السنوي الثاني عشر- جامعة عين شمس- دار الضيافة.

وولف، اريك (2002). الحروب الفلاحية فى القرن العشرين، ترجمة اكرم، دار الحقيقة، بيروت.

يعقوب، أمين (2005). الجباية والتنمية الاقتصادية، مذكرة التخرج،INF، القليعة.

Al-Shammri, N. and A. Al-Sarhan (2012). Foreign direct investment in developing asia according to the location advantage hypotheses. Arab J. Admin. Sci., 19 : 3.

THE IMPACT OF TAX REFORM ON ECONOMIC DEVELOPMENT IN MALAYSIA

Samaa I.S. Ahmed[1], M.E. Hassoona[2] and M.R. Ismail[3]

1. Polit. and Econ. Sci. Studies and Res. Dept., Asian Studies and Res. Inst., Zagazig Univ., Egypt
2. Econ. Dept., Fac. Commerce, Azhar Univ., Egypt
3. Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT: The role of taxes in mobilizing the financial resources of states and maximizing economic efficiency, which is a fundamental financial source that cannot disappear as long as there is an economy that includes industrial and commercial activities subject to compulsory financial quotas to be directed later to finance public expenditures and to directly sponsor investments and services of a social nature that are considered the necessity of civilized life. This can only be achieved by implementing an effective tax policy based on high financial, politically and socially acceptable taxes in order to achieve the objectives of the state and carry out its various duties without creating difficulties for economic agents. After the collapse of oil prices in 1986, oil tax revenues, which rank first in terms of revenues received by the state to finance their budgets, have shrunk, making it inevitable to think of other resources, starting with tax reforms in order to cover this deficit by going to regular taxes.

Key words: Tax reform, economic development, Malaysia.

المحكمـــون:

1- أ.د. أحمد فؤاد محمد مشهور أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق.

2- أ.د. أنـــور علـي مرسي لبـن أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ - كليه الزراعة- جامعه الزقازيق.